

Financial decentralization and the possibility of applying it in sports facilities between reality and hope

GHELLOUDJ ABDELLAH¹, TRAD TAWFIK².

¹ Laboratory of Modern Sciences in Physical and Sports Activities, Institute of Sciences and Techniques of Physical and Sports Activities University of Akli Mohand Oulhadj - Bouira-, 1000. (a.ghelloudj@univ-bouira.dz)

² Laboratory of Modern Sciences in Physical and Sports Activities, Institute of Sciences and Techniques of Physical and Sports Activities University of Akli Mohand Oulhadj - Bouira-, 1000. (t.trad@univ-bouira.dz)

Received: 02/05/2024

published: 02/11/2024

ABSTRACT :

This study addresses the possibility of applying financial decentralization in Algerian sports facilities, in light of the challenges associated with the lack of financial independence faced by these facilities. The study aims to identify the reality of applying the financial decentralization system and its efficiency in improving financial management, where a questionnaire was distributed to a sample of administrative employees in the sports units affiliated with the Office of the Multi-Sports Complex in Biskra. The results showed that there is a positive trend towards applying financial decentralization, as most of the statements related to the possibility of application and the efficiency of the system received high levels of acceptance, indicating the employees' conviction of the importance of enhancing financial independence. The study highlights the importance of adopting the financial decentralization system as a necessary step to improve administrative performance and meet the needs of sports activities.

Keywords: Financial decentralization, sports facilities, financial management, financial independence.

مقدمة:

تعتبر المنشآت الرياضية العنصر الأساسي للتطور الرياضي، إذ أنها تعتبر القاعدة المادية التي بدونها لا يمكن القيام بأي سعي لتعميم و توسيع الممارسة الرياضية، لهذا عكفت الدولة الجزائرية على إعطاء الأولوية و الأهمية لهذه المنشآت، و هذا سعيا منها نحو تطوير الممارسة الرياضية لدى مختلف الفئات العمرية في المجتمع بصورة عامة، و استغلال هذه المنشآت استغلالا مثمرا و فعالا بصورة خاصة، عن طريق بعث الممارسة التنافسية من خلال احتضان و تنظيم التظاهرات و المنافسات

الرياضية بشتى أنواعها و توفير الأجهزة و الوسائل الرياضية و المستلزمات الأساسية و هذا طبعاً حرصاً منها على تقديم أفضل و أحسن خدمة ممكنة.

و باعتبار المنشآت الرياضية من ملاعب و مساحات للعب و مرافق رياضية من جهة، والأجهزة و الوسائل المادية من جهة أخرى هي العمود الفقري للنشاط الرياضي، فإن نقصانها قد يجعل من المنشأة كهيكل فارغ لا محتوى فيه أو تعرضها للتلف أو للتخريب يجعل المنشأة الرياضية في حالة عجز أي نتحدث عن إصلاح أو توفير البديل لها سريعاً في ظل الممارسة الرياضية أو المنافسات القائمة داخلها، وهذا العجز راجع إلى عدم وجود استقلالية مالية لهذه المنشآت أو ما يعرف بالنظام المركزي في التسيير المالي حيث أن المنشآت الرياضية يغلب عليها الطابع الإداري في تسييرها، فاختلاف الوظائف واختصاصات الدولة في السلطة المركزية لا بد من النظر فيه والبحث عن طرق لتخفيف عبء هذه المستجدات عن السلطة المركزية وإعادة النظر في الطابع التقليدي للتسيير المالي واستحداثه بمتطلبات العصر الحديث.

وفي خضم هذه الاستحداثات والتحويلات التي يجب على السلطة المخولة أن تهتم لها هو ظهور عدة أساليب ومفاهيم إدارية التي تهتم بطريقة مستحدثة في إدارة هذه المنشآت وتطويرها وتنظيم سلطاتها ومسؤولياتها، لضمان استمراريتها والحفاظ عليها وجعلها مورد اقتصادي للدولة، حيث أن اللامركزية المالية في الإدارات المحلية للمنشآت الرياضية تستوجب وجود منظومة عمل قائمة على الشفافية والرقابة والمساءلة على اعتبار أن اعتمادها يعد أفضل إستراتيجية من أجل تطوير هذه المنشآت وتوفير أحسن الخدمات وكذا الاستثمار فيها من أجل استقطاب عدد أكبر من الممارسين وتحقيق مداخيل مالية أكثر من شأنها أن تتعش خزينة الدولة.

الإشكالية: تُعتبر المنشآت الرياضية عنصراً أساسياً لتطور الرياضة، إذ تشكل القاعدة المادية التي بدونها لا يمكن توسيع الممارسة الرياضية. الدولة الجزائرية أولت أهمية كبرى لهذه المنشآت لتعزيز الممارسة الرياضية لدى جميع الفئات، وضمان استغلالها الأمثل لتنظيم التظاهرات الرياضية وتوفير الأجهزة اللازمة. لكن، يواجه هذا القطاع تحديات مرتبطة بنقص الاستقلالية المالية للمنشآت، حيث يغلب عليها الطابع الإداري المركزي في التسيير. هذا النمط المركزي يحد من قدرتها على الاستجابة السريعة لأي

تلف أو احتياج، مما يؤثر سلبًا على استمرارية الأنشطة الرياضية. في ضوء هذه التحديات، تظهر الحاجة إلى تبني نظام لامركزي مالي يُمكن المنشآت الرياضية من تحقيق استقلالية أكبر في التسيير، ويضمن استدامتها.

ويتمثل السؤال الرئيسي الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه هل هناك إمكانية لتطبيق اللامركزية المالية في المنشآت الرياضية؟

فرضيات الدراسة:

1. اللامركزية المالية تقتصر فقط على الهيئات والسلطات العليا في البلاد.

2. النظام اللامركزي المالي هو السبيل الأكفأ لضمان نجاعة التسيير المالي في المنشآت الرياضية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع تطبيق النظام اللامركزي المالي في المنشآت الرياضية.
- إدراك مدى كفاءة النظام اللامركزي المالي في تحسين التسيير المالي للمنشآت الرياضية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أحد النظم الحديثة الضرورية التي يجب الاعتماد عليها في تسيير المنشآت الرياضية، وهو النظام اللامركزي المالي. هذا النظام يمكن أن يُخفف العبء عن الدولة التي تجد صعوبة في تلبية جميع احتياجات شعبها، ويساهم في تمكين المنشآت الرياضية من إدارة نفسها ذاتيًا، مما يقلل الضغط على خزينة الدولة.

أولاً: تحديد مصطلحات البحث

1- اللامركزية المالية:

1.1- تعريف اللامركزية:

يمكن تعريف اللامركزية على أنها عدم تركيز السلطة بمستوى إداري واحد، وتوزيعها على المستويات الإدارية المتعددة في المؤسسة أو الدولة، ويتمثل جوهر اللامركزية في التفويض ونقل الصلاحيات، بحيث تمثل بعملية نقل السلطة بأنواعها التنفيذية والاقتصادية والتشريعية من مستوى إداري أعلى إلى مستوى إداري أدنى (العجارمة، 2016، صفحة 10).

كما يمكن تعريفها على أنها توزيع الوظائف الإدارية من السلطة المخولة بذلك وبين عدد من السلطات المحلية أو المرفقية، مع ممارسة الأولى لنوع من الرقابة على الأخيرة تعرف بالوصاية الإدارية (عبد النور، 2022، صفحة 175).

ومنه فإن اللامركزية تهدف إلى منح المزيد من الصلاحيات للمستويات المحلية أو المرفقية لتعزيز مرونة وفعالية الإدارة، مع إبقاء نوع من الرقابة المركزية لضمان تحقيق الأهداف العامة بكفاءة.

2.1- اللامركزية المالية:

تعد اللامركزية أسلوباً لتنظيم عمليات توزيع الوظائف والمهام والصلاحيات السياسية أو الإدارية أو المالية بموجب القانون بين السلطة المركزية وهيئات مستقلة أخرى في الدولة (الشكراوي، البديري، و العنزي، 2013، صفحة 159).

كما يقصد بها أن تكون للجماعات المحلية موارد مالية خاصة بها وهي التي تتحكم في مصدرها وكيفية جمعها، وتتمتع بحرية تامة في استعمال هذه الموارد وتخصيصها حسب ما تراه مناسباً لتحقيق المصالح المحلية (نوى و بوجلال، 2020، صفحة 03).

ومنه فاللامركزية المالية هي أسلوب تنظيمي يهدف إلى توزيع الصلاحيات المالية بين السلطة المركزية والهيئات المستقلة، بما يتيح للجماعات المحلية التحكم الكامل في مواردها المالية، كما تتمتع هذه الهيئات بحرية تامة في استخدام وتخصيص هذه الموارد لتحقيق احتياجاتها المحلية وأهدافها التنموية.

2- المنشآت الرياضية:

لم يعرف المشرع الجزائري المقصود بالمنشآت الرياضية رغم أنه خصص الباب السابع من قانون تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية لعام 2013 بأكمله "للتجهيزات والمنشآت الرياضية".

فقد عرفها الفقه بأنها: "العقارات من أرض وبناء، وهي مخصصة طوال الوقت أو لبعض الوقت لتسيير أمور الحركة الرياضية، ويتسع مدلولها ليشمل الملاعب الرياضية المختلفة والإستادات والساحات الرياضية" (جبابرة، 2004، صفحة 199).

ثانيا: إجراءات الدراسة

1-منهجية الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف إلى تقديم صورة دقيقة وشاملة لوصف خصائص اللامركزية المالية ودورها في نجاعة التسيير المالي في المنشآت الرياضية. ومنه تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ويعتمد على جمع وتحليل البيانات المتاحة لتكوين فهم شامل للموضوع قيد البحث.

2-مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من الموظفين الإداريين العاملين في الوحدات الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات عبر الوحدات بسكرة. وقد تم اختيار عينة مسحية مكونة من 5 وحدات يمثلون مجتمع الدراسة بشكل متوازن، والتي تمثلت في (القاعة المتعددة الرياضات طولقة، القاعة المتعددة الرياضات فوغالة، المسبح النصف اولمبي طولقة، القاعة المتعددة الرياضات القنطرة، القاعة المتعددة الرياضات أولاد جلال)

3-أداة الدراسة: تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث، بهدف تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة. الاستبيان يعتبر أحد الأدوات الشائعة في البحث العلمي للحصول على معلومات حول اتجاهات وآراء الأفراد. وقد تكون استبيان هذه الدراسة من 18 عبارة موزعة على محورين رئيسيين، كالتالي:

المحور الأول: "إمكانية تطبيق اللامركزية المالية في المنشآت الرياضية المحلية" يشمل هذا المحور أسئلة تتعلق بإمكانية تطبيق اللامركزية المالية في المنشآت الرياضية على المستوى المحلي وتأثيرها على الشفافية، الموارد المالية، والفجوة بين السلطات العليا والمحلية، ويتكون من 9 عبارات.

المحور الثاني: "كفاءة النظام اللامركزي المالي في تسيير المنشآت الرياضية" يتناول هذا المحور الأسئلة المتعلقة بمدى فعالية وكفاءة النظام اللامركزي المالي في تحسين الإنفاق، مرونة التسيير، الجذب الاستثماري، والشفافية في المنشآت الرياضية، ويتكون من 9 عبارات.

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة التطبيقية وتحليل آراء عينة الباحثين. وقد تم تخصيص أوزان أو درجات لمقياس الدراسة على النحو التالي: بعد تحديد الحدود الدنيا والعليا للمقياس، تم احتساب المتوسط المرجح من خلال حساب المدى (الفرق بين أكبر وأصغر وزن). بعدها، تم حساب طول الدرجة الواحدة في المقياس بقسمة المدى على عدد درجات المقياس. ثم أضيفت هذه القيمة إلى الحد الأدنى للمقياس لتحديد الحدود الدنيا والعليا لكل درجة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الحدود الدنيا والعليا لمقياس ليكرت

الدرجة	1	2	3	4	5
مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1.79 - 1.00	2.59 - 1.80	3.39 - 2.60	4.19 - 3.40	5.00 - 4.20
مستوى القبول	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

4- اختبار ثبات أداة الدراسة: يعد الثبات والصدق من العناصر الأساسية التي يهتم بها الباحثون لما لهما من تأثير كبير على موثوقية نتائج البحث وإمكانية تعميمها. يتعلق الثبات والصدق بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس الأهداف المحددة بدقة. يتم حساب معامل الصدق من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات:

الجدول رقم (02) نتائج معاملات الثبات ألفا كرونباخ.

محاور الإستبيان	العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول: تطبيق الاتصال التنظيمي	09	0.820	0.905
المحور الثاني: دور الاتصال التنظيمي	09	0.780	0.883

0.930	0.865	18	عبارات الإستبيان ككل
-------	-------	----	----------------------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات Cronbach α - أكبر من 0.8، وهذا يعني أن جميع ابعاد محاور الدراسة، والاستبانة ككل ذات درجة مرتفعة من الثبات ونرى أنه قد بلغ معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة (0.865) وهي قيمة ممتازة، لذا يمكن الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

5-التأكد من الاتساق الداخلي: ومن خلاله يتم التأكد من الصدق البنائي لعبارات الاستبيان وذلك من خلال معامل الارتباط لكل بعد مع المحور الذي ينتمي إليه، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون)

معامل الارتباط	العبرة
المحور الثاني: دور الاتصال التنظيمي في إدارة الأزمات	
0.621**	01
0.731**	02
0.841**	03
0.783**	04
0.854**	05
0.634**	06
0.689**	07
0.721**	08
0.837**	09
المحور الثاني: دور الاتصال التنظيمي في إدارة الأزمات	
0.612**	01
0.761**	02
0.872**	03
0.921**	04
0.739**	05

0.856**	06
0.791**	07
0.687**	08
0.816**	09

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

يتضح من الجدول السابق أن كل معاملات الارتباط بين كل البعد والمحور الذي ينتمي إليه، موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل، مما يدل على اتساق العبارات مع محورها، وبالتالي يتحقق الإتساق الداخلي للاستبانة.

ثالثاً: نتائج الدراسة

1- تحليل البيانات الشخصية والوظيفية

يتمثل مجتمع في بحثنا في عينة من الموظفين الإداريين العاملين في الوحدات الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات عبر الوحدات بسكرة.

• العمر:

جدول رقم (04): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	فئات المتغير
9.1	01	أقل من 30 سنة
45.5	05	من 30 إلى أقل من 40 سنة
36.4	04	من 40 إلى أقل من 50 سنة
9.1	01	من 50 سنة فأكثر
100	11	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V25

نلاحظ من الجدول أن النسبة الأكبر من الموظفين الإداريين العاملين في الوحدات الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات، هي من الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة، حيث تمثل 45.5% من العينة، مما يعكس تواجدًا قويًا للعاملين من فئة الشباب. تأتي في المرتبة الثانية الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة بنسبة 36.4%، مما يشير إلى وجود نسبة معتبرة من ذوي الخبرة المتوسطة. أما الفئتان العمريتان الأقل من 30 سنة ومن 50 سنة فأكثر، فتشكلان نسبة متساوية تبلغ 9.1% لكل منهما، مما يدل على وجود عدد قليل من الموظفين في هاتين الفئتين.

- المؤهل العلمي:

جدول رقم (05): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	فئات المتغير
27.3	03	ثانوي فأقل
45.5	05	جامعي
27.3	03	تقني سامي
100	11	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V25

من الجدول، نلاحظ أن النسبة الأكبر من الموظفين الإداريين في الوحدات الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات يحملون مؤهلات جامعية، حيث يمثلون 45.5% من العينة. أما فئة "ثانوي فأقل" و"تقني سامي"، فلكل منهما نسبة متساوية تبلغ 27.3% من إجمالي الموظفين. هذا التوزيع يشير إلى وجود تنوع في المستويات التعليمية بين العاملين، مع ميل نحو المؤهلات الجامعية.

- سنوات الخبرة:

جدول رقم (06): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	فئات المتغير
9.1	01	أقل من 5 سنوات

45.5	05	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
27.3	03	من 10 إلى أقل من 15 سنة
18.2	02	من 15 سنة فأكثر
100	11	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V25

من الجدول، نلاحظ أن الفئة الأكبر من الموظفين الإداريين في الوحدات الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات تندرج ضمن فئة "من 5 إلى أقل من 10 سنوات" بنسبة 45.5%. يليها فئة "من 10 إلى أقل من 15 سنة" بنسبة 27.3%. الفئة الأقل تمثيلاً هي "أقل من 5 سنوات" بنسبة 9.1%، تليها فئة "من 15 سنة فأكثر" بنسبة 18.2%. هذا يشير إلى أن غالبية الموظفين لديهم خبرة تتراوح بين 5 و15 سنة.

2- عرض نتائج تحليل محاور الدراسة

يتضمن هذا المطلب نتائج اجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الاستبيان، وذلك من خلال تحليل العبارات بواسطة الأساليب الإحصائية بغرض معرفة (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، مستوى القبول وترتيب العبارات).

المحور الأول: تطبيق الاتصال التنظيمي في إدارة الأزمات من وجهة نظر موظفي بلدية بسكرة

الجدول رقم (07): تقييم العينة لعبارات تطبيق الاتصال التنظيمي في إدارة الأزمات

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	ترتيب
01	هل تعتقد أن اللامركزية المالية يجب أن تشمل أيضاً المنشآت الرياضية على المستوى المحلي؟	4.27	0.75	مرتفع جداً	01
02	هل تظن أن هناك تحديات تقف أمام تطبيق مفاهيم اللامركزية المالية في المنشآت الرياضية على المستوى المحلي؟	3.91	0.80	مرتفع	05
03	هل تعتقد أن اللامركزية المالية يمكن أن تعزز الشفافية والمساءلة في إدارة المنشآت الرياضية على المستوى المحلي؟	4.09	0.63	مرتفع	03
04	هل تعتقد أن هناك حاجة لتوجيهات وتوعية أكثر بشأن مفاهيم اللامركزية	3.45	0.85	مرتفع	07

				المالية للمسؤولين المحليين في المنشآت الرياضية؟	
04	مرتفع	0.50	4.00	هل تعتقد أن اللامركزية المالية قد تسهم في تحسين إدارة المنشآت الرياضية على المستوى المحلي؟	05
08	متوسط	0.70	3.18	هل تعتقد أن هناك فجوة بين الفهم النظري لمفهوم اللامركزية المالية وتطبيقها على المستوى المحلي في المنشآت الرياضية؟	06
02	مرتفع	0.45	4.18	هل تعتقد أن اللامركزية المالية يمكن أن تساهم في توفير المزيد من الموارد المالية للمنشآت الرياضية على المستوى المحلي؟	07
06	مرتفع	0.90	3.63	هل ترى أن هناك فوائد محتملة لتوسيع نطاق اللامركزية المالية لتشمل المنشآت الرياضية المحلية؟	08
09	متوسط	1.00	3.00	هل تعتقد أن اللامركزية المالية يمكن أن تسهم في تقليل الفجوة بين السلطات العليا والمحلية في إدارة المنشآت الرياضية؟	09
/	مرتفع	0.71	3.73	المحور ككل: إمكانية تطبيق اللامركزية المالية في المنشآت الرياضية المحلية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V25

يتبين من خلال الجدول السابق أن اتجاهات العينة كانت أغلبها إيجابية نحو كل عبارات محور إمكانية تطبيق اللامركزية المالية في المنشآت الرياضية المحلية من وجهة نظر الموظفين الإداريين العاملين في الوحدات الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات عبر الوحدات بسكرة حيث حصلت أغلبها على مستوى قبول مرتفع، كما بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل 3.73 ما يمثل مستوى قبول مرتفع، وانحراف معياري قدر بـ: 0.71، ما يدل على تجانس وتوافق إجابات الموظفين، ونلاحظ أن العبارة رقم 01 والتي تعبر على أن اللامركزية المالية يجب أن تشمل أيضاً المنشآت الرياضية على المستوى المحلي. جاءت بالمرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.27 ما يدل على مستوى قبول مرتفع جداً وانحراف معياري 0.75، وتليها العبارة رقم 07 بمتوسط حسابي قدره 4.18 وانحراف معياري قيمته 0.45 وهذا ما يدل على أن اللامركزية المالية يمكن أن تساهم في توفير المزيد من الموارد المالية للمنشآت الرياضية على المستوى المحلي، وتأتي بعدها العبارة رقم 03 والتي تدل على أن اللامركزية المالية يمكن أن تعزز الشفافية والمساءلة في إدارة المنشآت الرياضية على المستوى المحلي. وذلك بمتوسط حسابي 4.09، بينما تأتي العبارة رقم 09 في المرتبة الأخيرة لهذا المحور بمتوسط حسابي قيمته 3.00 وانحراف معياري قدر بـ: 1.00 أي بمستوى قبول متوسط، وهذا ما يعبر على أن اللامركزية المالية يمكن أن تسهم في تقليل الفجوة بين السلطات العليا والمحلية في إدارة المنشآت الرياضية.

المحور الثاني: دور الاتصال التنظيمي في إدارة الأزمات من وجهة نظر موظفي بلدية بسكرة

الجدول رقم (08): تقييم العينة لعبارات دور الاتصال التنظيمي في إدارة الأزمات

الرقم	العبــــــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	ترتيب عبارات
01	هل تعتقد أن النظام اللامركزي المالي يمكن أن يزيد من كفاءة الإنفاق في المنشآت الرياضية؟	3.18	0.85	متوسط	08
02	هل تظن أن النظام اللامركزي المالي يمكن أن يزيد من مرونة المنشآت الرياضية في التعامل مع المتغيرات المالية؟	2.91	1.10	متوسط	09
03	هل تعتقد أن النظام اللامركزي المالي يمكن أن يساهم في تقديم خدمات أفضل للجماهير في المنشآت الرياضية؟	3.27	0.80	متوسط	07
04	هل ترى أن استخدام النظام اللامركزي المالي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الشفافية والمساءلة في المنشآت الرياضية؟	3.45	0.88	مرتفع	06
05	هل تعتقد أن النظام اللامركزي المالي يمكن أن يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات إلى المنشآت الرياضية؟	3.73	0.90	مرتفع	03
06	هل تظن أن النظام اللامركزي المالي يمكن أن يحسن التخطيط المالي والموارد في المنشآت الرياضية؟	3.64	1.02	مرتفع	04
07	هل ترى أن النظام اللامركزي المالي يمكن أن يزيد من فعالية الإدارة المالية في المنشآت الرياضية؟	3.54	0.95	مرتفع	05
08	هل تعتقد أن هناك تحديات محتملة قد تواجه تطبيق النظام اللامركزي المالي في المنشآت الرياضية؟	3.82	0.85	مرتفع	02
09	هل تعتقد أن استخدام النظام اللامركزي المالي قد يؤدي إلى تقليل الهدر المالي في المنشآت الرياضية؟	4.00	0.75	مرتفع	01
	المحور ككل: كفاءة النظام اللامركزي المالي في تسيير	3.48	0.77	مرتفع	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V25

يتبين من خلال الجدول السابق أن اتجاهات العينة كانت إيجابية نحو كل عبارات محور كفاءة النظام اللامركزي المالي في تسيير المنشآت الرياضية من وجهة نظر الموظفين الإداريين العاملين في الوحدات الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات عبر الوحدات بسكرة حيث حصلت أغلبها على مستوى قبول مرتفع، كما بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل 3.48 أي مستوى قبول مرتفع، وانحراف معياري قدر بـ: 0.77، ما يدل على تجانس وتوافق إجابات أفراد العينة المبحوثة، ونلاحظ أن العبارة رقم 09 والتي تعبر على أن استخدام النظام اللامركزي المالي قد يؤدي إلى تقليل الهدر المالي في المنشآت الرياضية. جاءت بالمرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.00 ما يدل على مستوى قبول مرتفع وانحراف معياري 75.0، وتليها العبارة رقم 08 بمتوسط حسابي قدره 3.82 وانحراف معياري قيمته 0.85 وهذا ما يدل على أن هناك تحديات محتملة قد تواجه تطبيق النظام اللامركزي المالي في المنشآت الرياضية، وتأتي بعدها العبارة رقم 05 والتي تدل على أن النظام اللامركزي المالي يمكن أن يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات إلى المنشآت الرياضية. وذلك بمتوسط حسابي 3.73، بينما تأتي العبارة رقم 02 في المرتبة الأخيرة لهذا المحور بمتوسط حسابي قيمته 2.91 وانحراف معياري قدر بـ: 1.91 أي بمستوى قبول متوسط، وهذا ما يعبر على أن النظام اللامركزي المالي يمكن أن يزيد من مرونة المنشآت الرياضية في التعامل مع المتغيرات المالية.

3- تفسير النتائج

نستنتج من خلال الجداول السابقة ما يلي:

تتعلق الدراسة بإمكانية تطبيق اللامركزية المالية وكفاءة النظام اللامركزي المالي في المنشآت الرياضية المحلية، من وجهة نظر الموظفين الإداريين العاملين في الوحدات الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات في بسكرة. وتمثل نتائج الدراسة دلالة واضحة على أن هناك توجهاً إيجابياً نحو تطبيق اللامركزية المالية في هذه المنشآت، حيث أظهرت البيانات أن معظم العبارات في محور إمكانية تطبيق اللامركزية المالية حصلت على مستويات قبول مرتفعة.

وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 3.73، مما يشير إلى وجود قبول مرتفع من قبل الموظفين. وعندما نحلل العبارات بشكل فردي، نجد أن العبارة التي تشير إلى ضرورة أن تشمل اللامركزية المالية المنشآت الرياضية على المستوى المحلي جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.27. هذا يدل على أن الموظفين يرون أهمية دمج اللامركزية المالية في إدارة المنشآت الرياضية، وهو ما يتماشى مع الدراسات السابقة التي أظهرت أن اللامركزية تعزز من قدرة المؤسسات على اتخاذ القرارات المحلية بشكل أسرع وأكثر فعالية، مما يساهم في تحسين الأداء الإداري والشفافية.

على جانب آخر، تبرز نتائج محور كفاءة النظام اللامركزي المالي في تسيير المنشآت الرياضية، حيث حصل هذا المحور أيضًا على مستوى قبول مرتفع، مع متوسط حسابي قدره 3.48. تشير النتائج إلى أن الموظفين يؤمنون بأن النظام اللامركزي المالي يمكن أن يحسن من الكفاءة المالية ويقلل من الهدر. إذ جاءت العبارة التي تفيد بأن استخدام النظام اللامركزي قد يؤدي إلى تقليل الهدر المالي في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي 4.00. وتظهر هذه النتيجة توافقًا مع الأبحاث التي أكدت على أن تطبيق اللامركزية يمكن أن يساهم في تحسين فعالية الإنفاق وتقليل الفاقد المالي.

ومع ذلك، يعكس وجود بعض العبارات التي حصلت على متوسطات أقل، مثل العبارة الثانية التي تتعلق بزيادة مرونة المنشآت في التعامل مع المتغيرات المالية، التي حصلت على متوسط حسابي 2.91، الحاجة إلى مزيد من الدراسات والتطبيقات لتحسين هذه الجوانب. مما يشير إلى أن التحديات المرتبطة بتطبيق اللامركزية المالية قد تؤثر سلبًا على كفاءة الأداء، مثل وجود نقص في التدريب أو المعرفة لدى الموظفين.

ومنه يمكن القول أن هناك تقديرًا عامًا من قبل الموظفين لأهمية اللامركزية المالية في المنشآت الرياضية، مع وجود تحديات تحتاج إلى معالجة. ينبغي على صانعي القرار أخذ هذه النتائج بعين الاعتبار عند التفكير في تطبيق اللامركزية المالية لضمان تحقيق الفوائد المرجوة منها. تشير الدراسات السابقة إلى أن اللامركزية المالية ليست مجرد خيار إداري، بل هي عنصر أساسي لتعزيز الشفافية والفعالية في المؤسسات.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يمكننا أن نستنتج أن هناك إمكانية قوية لتطبيق اللامركزية المالية في المنشآت الرياضية الجزائرية، حيث أثبتت نتائج الاستبيان أن الموظفين الإداريين في الوحدات الرياضية يشعرون بأهمية هذه اللامركزية لتحسين الأداء الإداري وتلبية احتياجات الأنشطة الرياضية بشكل أكثر فعالية. وقد أظهرت النتائج أن معظم العبارات المتعلقة بإمكانية تطبيق اللامركزية المالية حصلت على مستويات قبول مرتفعة، مما يدل على وجود قناعة واسعة بين الموظفين بضرورة تعزيز الاستقلالية المالية للمنشآت الرياضية.

بالتالي يعتبر تطبيق النظام اللامركزي المالي خطوة ضرورية نحو تحسين إدارة المنشآت الرياضية في الجزائر، وهو ما يتطلب تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق الاستدامة والنمو في هذا القطاع الحيوي، ومع ذلك، فإن نجاح تطبيق النظام اللامركزي المالي يتطلب معالجة بعض التحديات المرتبطة بمدى جاهزية الموظفين وقدرتهم على التعامل مع هذا التحول الإداري. لذا، يُوصى بالآتي:

1. **تدريب الموظفين:** ضرورة إجراء دورات تدريبية للموظفين الإداريين لتعزيز مهاراتهم في إدارة الموارد المالية بطرق لامركزية.
2. **توفير موارد مالية مستقلة:** ينبغي أن تسعى الدولة لتوفير موارد مالية كافية للمنشآت الرياضية لضمان استقلالها المالي.
3. **تطوير السياسات:** وضع سياسات واضحة تدعم اللامركزية المالية وتحدد الأدوار والمسؤوليات بين المستويات الإدارية المختلفة.
4. **تعزيز الشفافية:** ضرورة تطوير آليات لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال ضمن النظام اللامركزي.
5. **تشجيع الاستثمار:** يجب العمل على جذب الاستثمارات الخاصة إلى المنشآت الرياضية، مما يساهم في تعزيز قدرتها على الاستقلال المالي.

المراجع:

1. أحمد فايز العجارمة. (2016). دليلك المبسط إلى اللامركزية في الأردن. الأردن: مركز العالم العربي لتنمية الديمقراطية وحقوق الانسان.
2. زينب عبد النور. (2022). الإطار القانوني للمركزية واللامركزية الإدارية في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 (العدد 04).
3. عبد الباسط سعد جبابرة. (2004). شغب الملاعب وأساليب مواجهته، نماذج عملية لأمن الملاعب الرياضية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
4. علي هادي حميدي الشكراوي، إسماعيل صعصاع البديري، و علاء عبد الحسن كريم العنزي. (2013). التنظيم القانوني للامركزية المالية في الدولة الفيدرالية (دراسة مقارنة مع القانون العراقي). مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني (السنة الخامسة).
5. نبيلة نوى، و أنفال بوجلال. (2020). اللامركزية المالية مدخل لزيادة التمويل المحلي وتعزيز التنمية المحلية -التجربة الصينية-. مجلة ابن خلدون للابحاث والتنمية، المجلد 02 (العدد 02).